

Climate Diplomacy: The Role of the United States and China in Shaping a Green Future

الدبلوماسية المناخية: دور الولايات المتحدة الأمريكية والصين في صياغة المستقبل الأخضر

م.د. تمارا كاظم مناتي

الجامعة المستنصرية / كلية العلوم السياسية

Al Mustansiriya University/ College of Political Science

tamara.kadim92@uomustansiriyah.edu.iq

07709869647

الملخص:

أن من أبرز تحديات القرن الحادي والعشرين التي واجهت النظام الدولي ظاهرة التغير المناخي؛ بسبب آثاره التي أصبحت تتمدد لتشمل كافة الأبعاد البيئية السياسية والاقتصادية والسياسية حتى الأمنية، وفي هذا الإطار تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية والصين دوراً حيوياً في الدبلوماسية المناخية، وذلك بسبب انبعاثاتهما من الغازات الدفيئة التي تحتل الصدارة، فضلاً عن أهمية قدرتهم على التوصل إلى المفاوضات الدولية التي تتعلق بالمناخ في ظل امتلاكهما للكثير من مقومات القوة والنفوذ السياسي والتكنولوجيا الخضراء، بما يسهم في ابتكار حلول فعالة للتخفيف من أثار المناخ، ولهذا يسعى البحث للكشف عن المقاربتين الأمريكية والصينية في الدبلوماسية المناخية من أجل استشراف أفاق التعاون الدولي في رسم المستقبل الأخضر.

الكلمات المفتاحية: الدبلوماسية المناخية، الولايات المتحدة، الصين، المستقبل الأخضر.

Abstract:

One of the most prominent challenges facing the international system in the 21st century is climate change, due to its far-reaching impacts that extend across political, economic, and even security dimensions. In this context, the United States and China play a vital role in climate diplomacy, owing to their leading greenhouse gas emissions, as well as their significant capacity to influence international climate negotiations. Their possession of various elements of power, political influence, and green technology contributes to the development of effective solutions to mitigate climate

impacts. Therefore, this research aims to explore the American and Chinese approaches to climate diplomacy in order to anticipate prospects for international cooperation in shaping a green future.

Keywords: Climate diplomacy, United States, China, green future.

المقدمة:

تعد أزمة المناخ من أكبر التحديات التي تتطلب تعزيز السياسة الخارجية لمواجهة المشاكل البيئية الدولية عبر أهم أدوات التأثير في السياسة الدولية وهي الدبلوماسية المناخية التي تتمثل في اعطاء أولوية للعمل المناخي عبر الحوارات الدبلوماسية وتفعيل جهود التعاون الدولي لمعالجة تغير المناخ، إذ تتيح للبلدان مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية إمكانية تبادل الأفكار ومن ثم العمل على اتخاذ سياسات مشتركة لمواجهة التغيرات المناخية.

وعلى هذا الأساس تأتي أهمية البحث كونه ذو أهمية كبيرة لأنه يسلط الضوء على الكيفية التي توظف بها الولايات المتحدة الأمريكية والصين أدوات الدبلوماسية المناخية لتحقيق مصالحها للتأثير في مستقبل البيئة العالمي.

وبالتالي الهدف من البحث رصد ديناميات التعاون والتنافس بين الدولتين لتحديد كيفية استخدام المناخ كأداة لحل المشاكل البيئية التي كلاهما يستخدمها ذريعة ووسيلة ضد الآخر العالمي.

كما يقوم البحث على فرضية مفادها "كلما تصاعد استخدام أدوات الدبلوماسية المناخية بين الولايات المتحدة والصين، كلما ازداد مستوى التنافس المناخي وتحولت هذه الدبلوماسية من وسيلة للتعاون إلى الصراع؛ مما يؤثر على مستقبل النظام البيئي العالمي ويعيد تشكيل علاقات القوة الدولية".

وهنا تأتي مشكلة البحث من تساؤل رئيس حول إلى أي مدى توظف كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين أدوات الدبلوماسية المناخية لحل المشاكل البيئية، وما انعكاس ذلك على رسم ملامح النظام البيئي العالمي خلال المستقبل؟

ومن أجل ذلك اعتمدت منهجية البحث على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والمنهج المقارن لدراسة السياسات المناخية لكلا الدولتين وتحليل أدوات الدبلوماسية المناخية التي توظفها كل دولة منهما، ثم العمل على مقارنة توجهاتهما في الإطار الأوسع لمواجهة التغيرات المناخية العالمية، فضلاً عن المنهج الاستشرافي لتقديم استنتاجات مستقبلية دقيقة حول هذه الأدوات، ومن ثم سيتم تقسيم هيكلية البحث إلى عدة مباحث هي:-

- المبحث الأول: الأطار النظري والمفاهيمي للدبلوماسية المناخية.

- المبحث الثاني: المقاربة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الدبلوماسية المناخية.

- المبحث الثالث: نقاط الاختلاف والالتقاء بين المقاربة الأمريكية والصينية لمواجهة التغير المناخي.

المبحث الاول: الأطار النظري والمفاهيمي للدبلوماسية المناخية.

المطلب الأول: تعريف الدبلوماسية المناخية.

بادئ ذي بدء تعد قضايا البيئة بجوانبها المختلفة ولاسيما فيما يتعلق بوسائل حمايتها والمحافظة على مواردها باعتبارها من أبرز القضايا التي استغرقت قدر كبير من الاهتمام الدولي خلال العقود الاخيرة على المستويين الدولي والوطني على حد السواء، فالبيئة بمفهومها الواسع تمثل القاسم المشترك بالنسبة لمختلف القضايا والمشكلات الدولية، ونتيجة للاستغلال البشع لبعض موارد الطبيعة حدثت العديد من التغيرات البيئية وتسببت بأثار كبيرة^(١).

ومن هنا أشار البروفيسور (إيمانويلا دوسيس) من جامعة كابوديستريا في أثينا باليونان، إلى أنه لا يوجد تعريف متفق عليه وعالمي ومطروح ودارج للدبلوماسية المناخية، إذ تشير التعريفات الشائعة للدبلوماسية إلى إدارة العلاقات الدولية أو التأثير على قرارات وسلوكيات الحكومات الأجنبية من خلال الحوار والتفاوض، إذ تشمل الحوار متعدد الأطراف ومؤتمرات القمة والمؤتمرات الدولية وغيرها.

ومن هذا المنطلق لعدم وجود تعريف موحد للدبلوماسية المناخية فمجمّل نشاطاتها وأساليب ممارستها أطر حنا مفاهيم إجرائية لهذه الدبلوماسية لإبراز الدلالة الاستعمالية لمفهوم دبلوماسية المناخية، فدبلوماسية المناخ هي إحدى أدوات التعامل مع الازمات المناخية التي يمارس فيها تنفيذ نمط إدارة مناخية تكيفية لقضايا المناخ شديدة التعقيد حيث يعد ذلك أحد أنماط الدبلوماسية الحديثة التي تعتمد على نهج تكثيف ممارسة الدبلوماسية تجاه أزمات المناخ على وجه التحديد وتشخيص مشاكل المناخ فضلاً عن المتغيرات الطارئة والأساليب المستعملة على صعيد التنافس بين الدول في مجالات للحد من الاحتباس الحراري والكوارث الطبيعية، كذلك دبلوماسية المناخ هي مجموعة الحلول وأدوات الضغط في الرأي العام لمحاولة التغير في القوانين والتنظيمات المتعلقة بنظام تجارة الانبعاثات، فهي نشاط مقارب للعمل السياسي في تجلياته العامة كسلوك سياسي، يستند إلى تحليل شامل للأخطار، ومعالجتها وفق أدوات القوة الناعمة، بنشاط دبلوماسي استباقي تسخر فيه كافة الطاقات^(٢).

(١) عمار دغير فالح، ومحمد عبد الكريم، التغيرات البيئية وأثرها على نزوح النساء في جنوب العراق، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد (كلية الإمام الجامعة: تكريت، ٢٠٢٤)، ص ١٥١-١٥٢.

(٢) فهد بن ناصر الدرسوني، دبلوماسية المناخ في البيئة السياسية، صحيفة الرياض، (السعودية، ٢٣ ربيع الأول ٢٠٢١)، في: https://www.alriyadh.com/1915589?utm_source=chatgpt.com

ولطالما تم تعريف الدبلوماسية المناخية على أنها استخدام القنوات والإستراتيجيات الدبلوماسية لمعالجة التغير المناخي وتأثيره على البيئة الدولية ومن ثم العلاقات الدولية، فهي تنطوي على التفاوض وتنفيذ السياسات والمعاهدات والاتفاقات المتعلقة بالمناخ على المستوى الدولي، فضلاً عن التعاون بين البلدان للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، والتكيف مع آثار التغير المناخي وتعزيز التنمية المستدامة، فهي تشير لمفاوضات المناخ العالمية التي تهدف إلى صياغة استجابة مشتركة لإشكالية التغير المناخي، ولعل العنصر الأبرز في الدبلوماسية المناخية هو اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) واجتماعاتها السنوية للحكومات، ومؤتمرات القمة التي تظهر في العلاقات الثنائية بين الدول. وعليه، فإن الدبلوماسية المناخية تعمل انطلاقاً من مبدئين هما:-

أولاً- الدبلوماسية بالقدوة: إذ تقدم الدولة أو المنطقة مثالاً يحتذى به من خلال وضع هدف طموح للمساهمات المحددة وطنياً في حل إشكالية التغير المناخي، مع العمل المستمر على الهدف المرجو على فترات متفق عليها دولياً^(١).

ثانياً-إنها تعزز من خلال الالتزام بالتعاون الدولي يرافقها أعمال متطلعة إلى الخارج تعزز مرونة المناخ والطموحات المناخية لدى تلك الأطراف غير القادرة على أن تحذو حذوها دون دعم، وك ممارسة نموذجية فإن الدبلوماسية المناخية هي محلية ودولية في آن واحد، حيث لا يمكن لأي دولة بمفردها معالجة تغير المناخ بفعالية بمعزل عن غيرها، وبالتالي يجب على الدبلوماسيين تسهيل الحوار والتعاون بين الدول، وتعزيز الشراكات التي تتجاوز الحدود الوطنية، ويمكن أن تشمل الجهود التعاونية تبادل أفضل الممارسات، ومبادرات البحث والتطوير المشتركة، وتجميع الموارد المالية لتنفيذ مشاريع المناخ^(٢).

ووفقاً للتعريف السابقة ومدلولاتها نجد أن دبلوماسية المناخ هي فن التأثير من خلال التوصل إلى اتفاق لتحريك الحدود السياسية وتوسيع النطاق الممكن سياسياً، وتتطلب ممارسة دبلوماسية المناخ ثلاث قدرات رئيسة تتمثل أولها في القدرة على تطوير واتخاذ موقف وطني واضح يعتمد على فهم موضوعي لكيفية تأثير تغير المناخ على المصالح الوطنية، والثانية في القدرة على جمع وتحليل المعلومات حول مصالح الجهات الفاعلة الأخرى، وقيودها وقدراتها وكيفية إدراكهم للبيئة المناخية، وأخيراً القدرة على دمج الأولويات الوطنية بشكل

(١) امل علي داود، القيود والثغرات التي تعيق الدبلوماسية المناخية دراسة حالة القرن الأفريقي، قراءات افريقية، (تموز ٢٠٢٤)، في:

<https://bit.ly/3TVNiPu>

(2) Mohammed Saaida, Climate Change Diplomacy: Navigating the Challenges and Opportunities of a Warmer World, Article Science For All Publications, Vol1, Issue1, March 2023, p16.

فعال في القنوات السياسية والدبلوماسية والقدرة على إنشاء استراتيجية مؤثرة واضحة، وتنفيذها من خلال بناء التحالفات والثقة الاستراتيجية^(١).

المطلب الثاني: تطور مفهوم الدبلوماسية المناخية:

وبناء على ما ذكر على صعيد التطور التاريخي تغيرت دبلوماسية المناخ بشكل كبير في العقود الماضية كقضية دولية تتطلب عملاً جماعياً، وشملت الجهود البيئية الدولية المبكرة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية، الذي عُقد في ستوكهولم عام ١٩٧٢، والذي أدى إلى اتفاقيات بيئية لاحقة، ولم يصبح تغير المناخ قضية رئيسة في الدبلوماسية العالمية إلا في أواخر القرن العشرين عندما تأسست الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ عام ١٩٨٨ وجاءت الالتزامات الدولية المتعلقة بخفض التأثيرات البشرية على تغير المناخ من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ التي اعتمدت في قمة الأرض في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢، ومنذ ذلك الحين، عقدت العديد من اجتماعات مؤتمر الأطراف السنوية التي كانت بمثابة ميسر للمفاوضات ووضع السياسات الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وعلى مر السنين من خلال مثل هذه المؤتمرات، تم التوصل إلى العديد من الاتفاقيات المهمة، إذ وضع بروتوكول كيوتو في عام ١٩٩٧ أهدافاً ملزمة لخفض الانبعاثات من قبل الدول المتقدمة^(٢).

أما جمعية الأمم المتحدة للبيئة وهي هيئة صنع القرار في برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي بدأت عام ٢٠١٣ ثم عقدت دورتها عام ٢٠١٤ لبرنامج الامم المتحدة للبيئة الذي يعد الصوت الذي ينادي بقضايا البيئة وتعمل هذه المنظمة حول العالم للاستجابة للكوارث الطبيعية، كما تقوم بدور تحفيزي وتعليمي في تعزيز الاستخدام الحكيم للبيئة العالمية وتطويرها بطريقة مستدامة منذ عام ٢٠١٤، حتى تم انشاء اتفاق باريس في عام ٢٠١٥ الإطار العالمي للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الصناعة، وتمثل هذه الاتفاقيات تطوراً من الجهود المجزأة في دبلوماسية المناخ إلى عملية أكثر توحيداً وشمولاً^(٣). وفيما يتعلق بالواقعية البيئية التي هي امتداد للنظرية الواقعية التقليدية في العلاقات الدولية، لكنها تقر بأن التهديدات البيئية مثل تغير المناخ تشكل تهديد وجودي للدول، بنفس درجة التهديدات العسكرية أو

(١) إيهاب محمد أبو المجد عياد، الدبلوماسية المناخية في ضوء متغيرات النظام الدولي "نحو سياسات تفعيلية لإدارة مخاطر

التغير المناخي في القارة الأفريقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٣ (جامعة بورسعيد: مصر، ٢٠٢٣)، ص ٣٢٧.

(2) Kainat Muhib, AND Muhammad Naveed Khalil, Climate Diplomacy: Unlocking International Cooperation for a Sustainable Future, Article in Social Sciences Spectrum, December 2024, p398.

(٣) بشير سبهان احمد، الجهود الدولية لمكافحة جريمة الإبادة البيئية، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٣ (كلية الإمام الجامعة: تكريت، ٢٠٢٣)، ص ١٣.

الاقتصادية، ووفق الواقعية البيئية، لا تنخرط الدول في اتفاقيات المناخ لأنها تؤمن بقيم كونية، بل لأن التغير المناخي يهدد أمنها القومي.

لهذا كان للطرح الواقعي البيئي اسهام كبير في توسيع المفهوم التقليدي للأمن والتركيز على الأمن البيئي كمحاولة لبعض المنظرين الجدد لتدارك النقد الذي وجه للواقعية بعدم احتوائها للتهديدات الجديدة اللاتماثلية التي أصبحت غير واضحة ولا تصدر من وحدات سياسية كالدول بل هي تهديدات مجهولة المصدر مثل تهديدات البيئة والكوارث الطبيعية وكل ما يتعلق بالتغير المناخي^(١).

وبقدر تعلق الدراسة بالولايات المتحدة والصين نلاحظ أن الواقعية البيئية وجدت في انخراط الولايات المتحدة والصين في مفاوضات باريس ٢٠١٥ جاء بعد إدراك أن التغير المناخي قد يسبب نزوحًا جماعيًا وعدم استقرار سياسي في مناطق مهمة من العالم^(٢).

وبناءً على ما ذكر يتبين أن الدبلوماسية المناخية ما هي إلا أداة رئيسة للحد من انعكاسات التغير المناخي وتعزيز الرشادة البيئية.

المبحث الثاني: المقاربة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في الدبلوماسية المناخية.

المطلب الاول: المقاربة الأمريكية:

أن الدبلوماسية المناخية كأداة للصراع والتعاون بين القوى الكبرى، فالصين والولايات المتحدة الأمريكية هما أكبر باعئين للانبعاثات الكربونية وترتبط بينهما علاقة تعاون تنافسي في هذا المجال، ووفقاً لمقاربة الواقعية البيئية، فإن سلوك الدول في مؤتمرات المناخ واتفاقياته تفسر من منطلق الحفاظ على المصالح الاستراتيجية والسيادة الوطنية، لا من خلال المبادئ الكونية أو العدالة المناخية، ويتجلى ذلك بوضوح في سلوك الولايات المتحدة الأمريكية، التي تعاملت مع اتفاقية باريس ٢٠١٥ كأداة لضبط موازين القوى في الاقتصاد العالمي، إذ تبنت الولايات المتحدة الأمريكية دبلوماسية مناخية ذات طابع قيادي، تركز على بناء التحالفات الدولية، والضغط من أجل تعهدات أشمل وأكثر إلزاماً، مع دعم الابتكار التكنولوجي كأداة رئيسة في التحول الأخضر، وقد شهدت المقاربة الأمريكية تحولات لافتة تبعاً للقيادة السياسية، إذ انسحبت إدارة ترامب من اتفاق باريس عام 2017، بينما عادت إليه إدارة بايدن بقوة عام ٢٠٢١ وعززت الالتزامات المناخية، بما في ذلك استهداف تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام ٢٠٢٥، فلم يتسبب الانقسام السياسي في الولايات المتحدة في إحداث

(١) سليمان سهايم، الدبلوماسية المناخية كأداة لتعزيز الحوكمة البيئية، مجلة المعيار، العدد ٢ (جامعة تيسمسيلت الجزائر: ٢٠٢٣)، ص ٢٨٨.

(2) Maxton, Graeme, and Jorgen Randers. Reinventing Prosperity: Managing Economic Growth to Reduce Unemployment, Inequality and Climate Change, Greystone Books, (Canada: 2016), p2.

تحولات جوهرية في سياسات المناخ الأمريكية في عهد آخر ثلاث إدارات فحسب، بل قاد أيضاً إلى غموض يبعث على القلق إزاء التزام الولايات المتحدة تجاه العمل المناخي المتعدد الأطراف، فقد أسهمت سياسة تقليص القيود البيئية، التي اعتمدتها إدارة ترامب لتحفيز النمو الاقتصادي، في توليد حافز جديد لمنع التقدم في عملية التحول في مجال الطاقة، وزيادة انبعاثات الغازات الدفيئة، الأمر الذي أدى بدوره إلى تكاليف أعلى فيما يتعلق بالقضايا الصحية والكوارث الطبيعية، والتأثير على الكرة الأرضية برمتها. كما أظهرت إدارة بايدن أنها أكثر التزاماً بالعمل المحلي والدولي في مجال المناخ مقارنة مع إدارة ترامب، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة تعتمد على أدوات دبلوماسية متعددة، من أبرزها^(١):

أولاً: التحالفات الدولية المناخية: طريقة التحول من الاعتماد على الفحم مثل (Powering Past Coal) وقيادتها لمبادرات في قمم المناخ (COP)، لاسيما COP26 وCOP28، التي دعت لتقليل استخدام الفحم وتوسيع التمويل المناخي للدول النامية.

ثانياً: التمويل المناخي المحلي والدولي: إذ أقر الكونغرس قانون خفض التضخم عام ٢٠٢٢ الذي يخصص مئات الدولارات لتحفيز الشركات على تبني الطاقة النظيفة، كما دعمت الحكومة الأمريكية الصندوق الأخضر للمناخ.

ثالثاً: تصدير التكنولوجيا الخضراء: من خلال تشجيع شركاتها على الابتكار في مجالات الهيدروجين الأخضر، الشبكات الذكية، والتقاط الكربون.

وعلى الرغم مما تواجهه المقاربة الأمريكية تحديات تتعلق بعدم الاستقرار السياسي الداخلي، وضعف الالتزام التشريعي، إلا أن اعلنت إدارة ترامب بناء مشروع مبادرة تسمى (مشروع أجندة ٢٠٢٥) يدعو المشروع إلى إلغاء البرامج الفيدرالية التي تعالج تغير المناخ وإلغاء القوانين التي تدعمها إدارة بايدن والتي تمنح مليارات الدولارات في شكل تمويل وحوافز ضريبية للشركات والمجتمعات لتبني الطاقة المتجددة، وخفض الانبعاثات، وتتضمن توصيات الأجندة الآتي^(٢):

١- منع الجهات التنظيمية الفيدرالية من النظر في التأثير الاقتصادي لانبعاثات الكربون.

(١) نقلاً عن: أنزورا كاربو، من ترامب إلى بايدن: تحولات سياسة المناخ الأمريكية وأثرها في العمل المتعدد الأطراف، دراسة منشورة، مركز الامارات للسياسات، الامارات العربية المتحدة: ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣، في:

<https://epc.ae/ar/details/featured/tahawulat-siasat-almunakh-alamrikiya-wa-atharuha-fi-alamal-almutaeaddid-alatrafa>

(٢) نقلاً عن: أمل اسماعيل، بين هاريس وترامب: سياسات المناخ في الولايات المتحدة إلى أين، دراسة منشورة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (مصر: ٤ ايلول ٢٠٢٤)، في:

https://ecss.com.eg/47854/?utm_source=chatgpt.com

٢- إلغاء مكتب كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة ومكتب برامج القروض التابع لوزارة الطاقة، والذي

يمول مشاريع الطاقة والتصنيع المتطورة.

٣- إنهاء الدعم للسيارات الكهربائية.

٤- انسحاب البلاد من مبادرات الإنتاج الغذائي المستدام.

٥- وإلغاء سياسات المناخ من برامج المساعدات الخارجية.

٦- إلغاء مبادرات بايدن المناخية مثل قانون خفض التضخم وقانون الاستثمار في البنية التحتية.

المطلب الثاني: المقاربة الصينية:

أن الصين تعتمد مقاربة واقعية براغماتية، تظهر التزاماً رمزياً تجاه أهداف المناخ ، وتقوم المقاربة الصينية على مبدأ (التنمية الخضراء التدريجية)، وهي توظف الدبلوماسية المناخية ضمن مشروعها الأوسع المتمثل في النهضة الصينية ، فعلى الرغم من الصين لا تزال تنصدر قائمة أكبر البلدان الباعثة لغازات الاحتباس الحراري في العالم، وأنتجت الصين حوالي (١٢,٧) مليار طن من غازات الاحتباس الحراري عام ٢٠١٩ وهو ما يعادل (٢٧%) من إجمالي الانبعاثات العالمية، الأمر الذي جعل السياسات الصينية لمواجهة تغير المناخ تدرج ضمن سياق زمني ضيق نسبياً ويمكن تقسيم فلسفة مكافحة الصين للتغير المناخي إلى حقتين متتابعتين، الأولى بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٥، والثانية من عام ٢٠١٥ وحتى الآن، إذ يعد عام ٢٠٠٧ نقطة تحول في إدراك الصين لتبعات النمو الاقتصادي السريع وارتباطه بتفاعلات التغير المناخي. وقد ركزت السياسات المناخية الصينية في ذلك الوقت على إصلاح قطاع الطاقة على المستوى القومي بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠١٠ بهدف تقليل نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي الفترة بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٥، شهدت الصين قفزة في عدد السياسات والتوجيهات الحكومية المتعلقة بمواجهة التغير المناخي، بالتزامن مع إصدار مجلس الدولة الخطة الخمسية الثانية عشرة. وتضمنت خطة مدى خمسة أعوام للتحكم في انبعاثات الغازات الحرارية، وفي عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٦، عدلت الحكومة (الخطة الوطنية لمواجهة التغير المناخي) لتصبح أكثر تركيزاً على بعدي التبادل والتعاون الدوليين اللذين باتا أكثر مركزية في استراتيجيات الصين المناخية، والمتسقين مع التزامات الصين المستجدة بموجب اتفاق كوبنهاغن واتفاقية باريس المناخية، فضلاً عن إصدار محاولة الخطة الخمسية الرابعة عشر (٢٠٢١-٢٠٢٥) التي أحد أهم الوثائق وأكثرها شمولاً فيما يتعلق بمستهدفات مواجهة التغير المناخي، وجعلت الوثيقة هدف بناء محرك تنمية صديق للبيئة مركزياً في عملية صناعة السياسات الاقتصادية. ودعمت الخطة وثيقة رؤية التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية ٢٠٣٥، وهكذا اتسع نفوذ الصين باعتبارها قائداً عالمياً لمواجهة التغير المناخي فهي أصبحت ترى في المناخ فرصة لإعادة تشكيل العلاقات الدولية

لاسيما في جنوب العالم الجنوب العالمي، فقد التزمت الصين بتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060، مع استهداف ذروة الانبعاثات بحلول 2030، وفق خطة خمسية شاملة (١). وعلى هذا الاساس يتضح أن الصين تركز في دبلوماسيتها المناخية على الآتي (٢):-

أولاً- مبادرة الحزام والطريق الأخضر: وهي نسخة بيئية من مبادراتها الاقتصادية، تقدم من خلالها مشاريع طاقة شمسية وحرارية في آسيا وإفريقيا.

ثانياً- تصنيع التكنولوجيا الخضراء: تمتلك الصين أكبر طاقة إنتاجية في العالم في مجال الألواح الشمسية، بطاريات الليثيوم، ومكونات السيارات الكهربائية.

ثالثاً- خطاب تعاوني منخفض التصعيد: ترفض الصين منطق الإلزام والضغط في المناخ، وتؤكد على العدالة المناخية وتتميز المقاربة الصينية بتركيزها على الشراكات الثنائية، والدبلوماسية الهادئة.

ومما سبق تكشف المقارنة بين المقاربتين أن التنافس المناخي بين الولايات المتحدة والصين ليس فقط بيئي، بل هو امتداد لصراع أوسع حول من يشكل النظام العالمي الجديد، وبالرغم من وجود فرص للتعاون بينهما، إلا أن غياب الثقة والاختلاف في طبيعة النظامين السياسيين، يعرقل الوصول إلى حلول عالمية شاملة، ومع ذلك فإن هذا التنافس المناخي قد ينتج مساحات جديدة للتحفيز، شرط أن تتحول المقاربات من صراع النفوذ إلى تنافس وتعاون بناء يخدم العدالة المناخية العالمية.

المبحث الثالث: نقاط الاختلاف والالتقاء بين المقاربة الأمريكية والصينية لمواجهة التغير المناخي.

سوف نحاول في هذا المبحث بيان أهم نقاط التباين والالتقاء بين المقاربتين الأمريكية والصينية عبر المطالبات الآتية:-

المطلب الأول: جوانب الالتقاء بين المقاربة الأمريكية والصينية.

أن الولايات المتحدة تسعى إلى قيادة النظام المناخي عبر المؤسسات الدولية والضغط السياسي، أما الصين تعتمد دبلوماسية براغماتية مدفوعة بنموذج تنموي متدرج، وتظهر المقارنة أن الولايات المتحدة تقود بالمبادرة، فيما تقود الصين بالتنفيذ؛ أي أن الولايات المتحدة توظف قوتها الرمزية، في حين تستخدم الصين

(١)المسؤولية عن الانبعاثات: سياسات الصين المتعلقة بأبعادها العالمية، دراسة منشورة، وحدة دراسات الصين، مركز الامارات للسياسات، (الامارات العربية المتحدة: ١٥ حزيران ٢٠٢٣)، في:

<https://www.epc.ae/ar/details/featured/siasat-alsiyn-almunakhia-wa-abaaduha-alalamia>

(2)JIANGLIN, and MICHAEL O'BOYLE, Big Payoff from US-China Climate Coordination, Project Syndicate, september 6, 2022, (https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-coordination-for-carbon-free-electricity-by-jiang-lin-and-michael-o-boyle-2022-09/arabic?utm_source=chatgpt.com), accessed August 3, 2025.

قوتها الصناعية، إذ يمكن للمنافسة والتعاون بين الولايات المتحدة والصين بشأن تغير المناخ أن تولّد فوائد للجميع وعلى سبيل مثال التعاون المفيد هو الدبلوماسية التي أجرتها إدارة أوباما مع الصين لتمهيد الطريق لاتفاق باريس لعام ٢٠١٥ بشأن تغير المناخ، وهي المرة الأولى التي توافق فيها الدول النامية على خفض الانبعاثات، كما أنه على المدى الطويل قد تثبت المنافسة على التقنيات الخضراء أنها مفيدة أيضا في التعاون الدولي فعندما انزعجت الدول الأوروبية والولايات المتحدة ودول أخرى من الهيمنة الصينية على سلسلة التوريد للمعادن مثل النحاس والليثيوم وسلع أخرى ضرورية لإنتاج الطاقة النظيفة، بدأت هذه الحكومات في التحرك متأخرة لدعم سلاسل التوريد الخاصة بها، ومن ثم فقد عملت على تسهيل استثمارات التعدين في جميع أنحاء العالم التي يمكن أن تخفض تكاليف إزالة الكربون للجميع، ومن هنا يتضح بالرغم من الفوارق الجوهرية في البنية السياسية والاقتصادية لكل من البلدين، إلا أن الولايات المتحدة والصين تلتقيان عند إقرار الخطر المناخي وضرورة التعاون بشأنه فمنذ اتفاق باريس عام 2015 وقع الجانبان عدة تفاهات ثنائية التي حقق الجانبين من خلالها أهداف مناخية خاصة وزاد رصيد مصداقيتهم عند الضغط الذي يمكن أن تمارسه على الدول الأخرى للالتزام بخطوات لمكافحة التغير المناخي (١).

المطلب الثاني: جوانب الاختلاف في المقاربة الأمريكية الصينية.

لقد برزت ظاهرة التغير المناخي كجزء من التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين، بعد أن ظل لسنوات ضحية رئيسة للصراعات العالمية الباردة خاصة في القطاع الصناعي، والمنافسة بين الطرفين ليست مجرد صراع بين دولتين قويتين إنما بين منظومتين متكاملتين في الفكر والممارسة والأهداف والأولويات، وفي هذا السياق يظهر التشهير التنافسي بين الطرفين، إذ يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم إنجازاتها المحلية بشأن تغير المناخ لاسيما اعتماد قانون خفض التضخم، للضغط على الصين لبذل المزيد لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والمساهمة في مكافحة التغير المناخي (٢).

وهنا نبين منذ أن تولى الرئيس الصيني (شي جين بينغ) الرئاسة عام ٢٠١٣، أجرى مع الرئيس الأمريكي السابق (باراك أوباما) مباحثات مكثفة حول التغير المناخي مهدت للوصول إلى اتفاقية باريس للتغير المناخي عام ٢٠١٥، في حين توقفت المباحثات حول المناخ بين البلدين خلال إدارة الرئيس (دونالد ترامب) إذ انسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاقية باريس، وزادت العلاقات توتر بين أكبر اقتصاديين في العالم، فلم يكن هناك

(١) ياسمين السيد هاني، المناخ رابع غير متوقع من الصراع بين أمريكا والصين، مقال منشور في العين الاخبارية، (أبو ظبي: ٨ آذار ٢٠٢٣)، في:

https://al-ain.com/article/climate-unexpected-winner-conflict-america-china?utm_source=chatgpt.com

(٢) ياسمين السيد، مصدر سبق ذكره.

مجال للتباحث حول تغير المناخ، إلا أن استأنف الرئيس الأمريكي السابق (جو بايدن) المباحثات مع الصين حول التغير المناخي في قمة المناخ التي عُقدت في غلاسكو عام ٢٠٢١ (كوب ٢٦)، وأعلن الطرفان عن اتفاق بشأن التعاون بينهما في مجال التغير المناخي، إلا أن توتر العلاقات بين الجانبين أثر في تعاونهما؛ بسبب القيود المفروضة بين البلدين، تحت مزاعم الأمن القومي، فقد شنت الولايات المتحدة حرباً تجارية ضد الصين منذ عام ٢٠١٨، ولا تزال التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا النظيفة الصينية مستمرة، فضلاً عن فرضها قيوداً على تصدير الرقائق الإلكترونية المتطورة إلى الصين، ما من شأنه أن يؤثر في صناعة التقنيات الصديقة للبيئة كالسيارات الكهربائية، الأمر الذي جعل الصين تفرض العديد من اللوائح الصارمة التي حُدَّت من التعاون في مجال التكنولوجيا النظيفة مع الولايات المتحدة، إذ أقرت الصين قانون مراقبة الصادرات في تشرين الأول ٢٠٢٠، الأمر الذي وفر لها مبرراً لتقييد المعاملات التجارية الأجنبية على أساس الأمن القومي. وعلى هذا الأساس يتبين أن الولايات المتحدة كانت أكثر شفافية ولكن أقل استمرارية في مواجهة التغير المناخي، في حين الصين أكثر تنفيذاً ولكن أقل انفتاحاً على الرقابة، وبالتالي في ظل التوتر الشديد الذي يسود العلاقات الأمريكية- الصينية، من غير المأمول أن يتعاون الطرفان حول تغير المناخ، بالرغم أنهما أكثر الاطراف إدراك أن مكافحة هذه الأزمة غير ممكنة من دون التعاون بينهما، ويبدو أن المشكلات بين البلدين القائمة على أساس التنافس بينهما القت بظلالها على علاقاتهما وإدت إلى الكثير من جوانب الاختلاف في مسألة التغير المناخي^(١). لهذا يمكن القول أن المنافسة المناخية بين القوتين تنتج فرص مثل الابتكار، إلا أنها تعيق الوصول لاتفاقات أكثر التزام، مما يجعل ضرورة تحويل التنافس إلى تنافس بناء يخدم العدالة المناخية العالمية.

المطلب الثالث- التفاعل الأمريكي- الصيني في رسم المستقبل الأخضر.

أن التوجهات الراهنة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال الدبلوماسية المناخية تشير إلى عنصر حاسم في تشكيل مسار التحول الأخضر العالمي، فالولايات المتحدة تتجه نحو الربط بين المناخ والديمقراطية والحوكمة الدولية، إلا أنها تواجه صعوبة في الالتزام الثابت، بينما الصين تتجه نحو ربط المناخ بالهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية، مع سياسة أكثر استقراراً وإن كانت أقل شفافية، الأمر الذي يضعنا أمام طرح تساؤل حول نحو أي مستقبل تتجه المقاربتان فهل ستكون القوتان الأكبر في العالم والأكثر تلويثاً له قادرتين على تبديد التوترات الدبلوماسية للتركيز على الأهداف المناخية العالمية؟

من الواضح هنا هو أن كلتا الدولتان لا تزالان تكافحان لتحقيق التوازن بين مطالب النمو الاقتصادي وخفض الانبعاثات، ما يؤدي إلى تحركات متناقضة أثارت انتقادات من دعاة حماية البيئة، فالصراع الجيوسياسي

(١) تمارا برو، الصراع الصيني الأمريكي وأثره في مباحثات تغير المناخ، مقال منشور شبكة الميادين، (بيروت: ١٩ نيسان ٢٠٢٣)، في:

<https://short-link.me/19U8i>

المستخدم بين القوتين جعل الصين تعطي الأولوية لأمن الطاقة لديها، وهذا يعني العودة إلى طاقة الفحم، لأنها أكثر موثوقية عند مقارنتها بتقطع طاقة الرياح والطاقة الشمسية، إلا أن هناك تحديات تقف أمام خطط الصين لتحقيق أهدافها المناخية، تتمثل في (١):

أولاً:- التحديات أمام الوصول للحياد الكربوني: إذ ينبغي التخلص الكامل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من جميع محركات النمو الرئيسة، وتقليل الانبعاثات في قطاعي البناء والاستثمار في البنية التحتية، وهما محركان رئيسان للنمو يتوقع استمرارهما في المستقبل بما يحقق جزءاً من المعادلة المزدوجة المتمثلة في الوصول إلى هدف الحياد الكربوني.

ثانياً:- التحديات المتصلة بصنع السياسات: أن عيوب الاستراتيجية الصينية المبنية على فرض سياسات فوقية، أي من أعلى إلى أسفل تنتج عن هذه السياسة مركزية تؤدي إلى تأخير تحديد حد أقصى للانبعاثات على مستوى حكومات الأقاليم، فضلاً عن عدم اكتمال أنظمة قياس بيانات الانبعاثات وتحليلها بما يخلق خلل في التنسيق المنهجي للسياسات، الذي يُنتج بالتبعية خللاً في توازن المعايير بين المناطق الجغرافية، ونوع الأنشطة الصناعية، وأحجام الشركات.

ثالثاً:- التحديات المتصلة بسوق الكربون: التي تتعلق بغياب تعريفات منهجية لأدوار الكيانات الحاكمة للسوق وعلاقتها بالفاعلين الرئيسين فيه، وعدم اكتمال منظومات التمويل وتخصيص الموازنات .

رابعاً:- التحديات المتصلة بتكنولوجيا احتجاز الكربون وتدويره وتخزينه: أن ارتفاع كلفة الجوانب التطبيقية لتكنولوجيا احتجاز الكربون، واتساع نطاق القطاعات المستخدمة للوقود التقليدي جعلت الصين تتأخر عن قوى غربية منافسة فيما يتعلق بالبحث والابتكار لاسيما في ظل بطء تخصيص ميزانيات لتسريع البحث العلمي والابتكار لإنتاج أجيال جديدة وأكثر تطوراً من تكنولوجيا احتجاز الكربون.

أما بالنسبة للولايات المتحدة، فقد أقرت مؤخراً تشريعين من شأنهما ضخ مليارات الدولارات في الطاقة النظيفة، إلا إنها وافقت أيضاً على أحد أكبر مشاريع التنقيب عن النفط والغاز في السنوات الأخيرة في ألاسكا، كذلك أن استمرار الولايات المتحدة في تبني سياسات مبتكرة لخفض الانبعاثات، والاستثمار في التقنيات النظيفة، وربطها بالتزامات قانونية دولية، يتقاطع مع سعي الصين إلى ترسيخ مكانتها كأكبر منتج ومصدر للتكنولوجيا الخضراء، وتوسيع مبادراتها عبر الحزام والطريق الأخضر (٢).

(١) نقلاً عن: المسؤولية عن الانبعاثات: سياسات الصين المتعلقة بأبعادها العالمية، مصدر سبق ذكره.

(٢) عربي بوست، الصين وأمريكا السبب الرئيسي وراء كارثة تغير المناخ: هل يجبرهما صيف ٢٠٢٣ الحارق على العمل معاً، (موقع

عربي بوست: ١٩ تموز ٢٠٢٣)، في:

<https://short-link.me/1ac8m>

وهكذا انطلاقاً مما تم ذكره يتبين أنه مع تزايد الضغوط البيئية والاقتصادية يصبح من المرجح أن يشهد العقد القادم بروز شكل من أشكال التوازن التعاوني-التنافسي بين القوتين، إذ يتنافس الطرفان على الريادة التقنية والاقتصادية، وفي الوقت نفسه يجدان أرضية مشتركة في القضايا التي تتطلب استجابة جماعية كأمن الطاقة والتكيف مع التغير المناخي.

وعليه، من شأن هذا التفاعل المعقد أن يعيد رسم قواعد الحوكمة البيئية العالمية، ويؤثر مباشرة على اتجاهات الاقتصاد الدولي بما يفتح المجال أمام صياغة مستقبل أخضر أكثر شمولية إذا ما أحسن استثمار هذا التنافس بصورة أكثر فعالية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والصين.

الخاتمة:

في الخلاصة أظهرت المقاربة في الدبلوماسية المناخية إن سلوك كل من الولايات المتحدة والصين في المفاوضات المناخية يعبر عن واقعية بيئية، فكلتا الطرفين لا ينظر إلى قضايا المناخ كمكلف بيئي بحت، بل كأداة في إدارة التنافس الاستراتيجي العالمي، ففي الوقت الذي توظف الولايات المتحدة الدبلوماسية المناخية لضبط التجارة وفرض معايير بيئية على الخصوم، بينما تسعى الصين للهيمنة على الاقتصاد الأخضر، مما يعكس توجه مصلي صلب بعيداً عن مقاربات التعاون الدولي المثالي، وبناءً على هذا تم التوصل إلى استنتاجات تتمثل بالآتي:-

١- أن تطبيق الدبلوماسية المناخية يتطلب تغييرات مؤسسية كبيرة، إذ لم تقم الولايات المتحدة والصين بدمج تغير المناخ بشكل كاف في آلية صنع القرار حتى تتمكن من تقديم دبلوماسية مناخية فعالة.

٢- لم تعد دبلوماسية المناخ تقتصر على المجال البيئي فقط؛ بل تداخلت مع دوائر جديدة أخرى مثل أمن الطاقة، والتوترات الأمنية، والقدرة التنافسية، الأمر الذي يتطلب إصلاحات مؤسسية وهيكلية لتنفيذ سياسة المناخ في جميع أنحاء العالم.

٣- بالرغم من التقدم في الحد من التغيرات المناخية، إلا أنه ما تزال هناك تحديات كبيرة أمام الولايات المتحدة الأمريكية والصين للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليها، فقد بدت ظاهرة التغير المناخي حاضرة في التحليلات الأمنية والصناعية لهذه الدول من خلال استخدام مفهوم الأمن المناخي في العديد من اللقاءات الدبلوماسية على مستوى العالم، إلا أن الولايات المتحدة بما تملكه من نفوذ سياسي وقدرة في صياغة الأطر القانونية الدولية، والصين بما تملكه من قدرة إنتاجية وتوسع في

التكنولوجيا الخضراء قد تشكل فرصة لتحويل كل التنافس والتحديات إلى قوة دافعة نحو تحقيق التنمية المستدامة.

المصادر

أولاً: العربية

- ١- أنزورا كاربو، من ترامب إلى بايدن: تحولات سياسة المناخ الأمريكية وأثرها في العمل المتعدد الأطراف، دراسة منشورة، مركز الامارات للسياسات، (الامارات العربية المتحدة: ٣ تشرين الثاني ٢٠٢٣)، في: <https://epc.ae/ar/details/featured/tahawulat-siasat-almunakh-alamrikiya-waatharuha-fi-alamal-almutaeaddid-alatrafa>
- ٢- أمل اسماعيل، بين هاريس وترامب: سياسات المناخ في الولايات المتحدة إلى أين، دراسة منشورة، المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية، (مصر: ٤ ايلول ٢٠٢٤)، في: https://ecss.com.eg/47854/?utm_source=chatgpt.com
- ٣- أمل علي داوود، القيود والثغرات التي تعيق الدبلوماسية المناخية دراسة حالة القرن الأفريقي، قراءات افريقية، (تموز ٢٠٢٤)، في: <https://bit.ly/3TVNtPu>
- ٤- ايهاب محمد أبو المجد عياد، الدبلوماسية المناخية في ضوء متغيرات النظام الدولي "نحو سياسات تفاعلية لإدارة مخاطر التغير المناخي في القارة الأفريقية"، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد ٣ (جامعة بورسعيد: ٢٠٢٣).
- ٥- بشير سبهان احمد، الجهود الدولية لمكافحة جريمة الابداء البيئية، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٣ (كلية الإمام الجامعة: تكريت، ٢٠٢٣).
- ٦- تمارا برو، الصراع الصيني الأمريكي وأثره في مباحثات تغير المناخ، مقال منشور شبكة الميادين، (بيروت: ١٩ نيسان ٢٠٢٣)، في: <https://short-link.me/19U8i>
- ٧- سليمان سهايم، الدبلوماسية المناخية كآلية لتعزيز الحوكمة البيئية، مجلة المعيار، العدد ٢ (جامعة تيسمسيلت الجزائر: ٢٠٢٣).
- ٨- عربي بوست، الصين وأمريكا السبب الرئيسي وراء كارثة تغير المناخ: هل يجبرهما صيف ٢٠٢٣ الحارق على العمل معاً، (موقع عربي بوست: ١٩ تموز ٢٠٢٣)، في: <https://short-link.me/1ac8m>
- ٩- عمار دغير فالح، ومحمد عبد الكريم، التغيرات البيئية وأثرها على نزوح النساء في جنوب العراق، مجلة كلية الإمام الجامعة، العدد ٥ (كلية الإمام الجامعة: تكريت، ٢٠٢٤).

١٠- فهد بن ناصر الدرسوني، دبلوماسية المناخ في البيئة السياسية، مقال منشور صحيفة الرياض،

السعودية، ٢٣ ربيع الأول ٢٠٢١، في:

https://www.alriyadh.com/1915589?utm_source=chatgpt.com

١١- المسؤولية عن الانبعاثات: سياسات الصين المتعلقة بأبعاها العالمية، دراسة منشورة، وحدة دراسات

الصين، مركز الامارات للسياسات، (الامارات العربية المتحدة: ١٥ حزيران ٢٠٢٣)، في:

<https://www.epc.ae/ar/details/featured/siasat-alsiyn-almunakhia-wa-abaaduha-alalamia>

١٢- ياسمين السيد هاني، المناخ رابع غير متوقع من الصراع بين أمريكا والصين، مقال منشور في العين

الاخبارية، (أبوظبي: ٨ آذار ٢٠٢٣)، في: https://al-ain.com/article/climate-unexpected-winner-:conflict-america-china?utm_source=chatgpt.com

ثانيا: الاجنبية

- 1- JIANGLIN, and MICHAEL O'BOYLE, Big Payoff from US-China Climate Coordination, Project Syndicate, september 6, 2022, (https://www.project-syndicate.org/commentary/us-china-coordination-for-carbon-free-electricity-by-jiang-lin-and-michael-o-boyle-2022-09/arabic?utm_source=chatgpt.com), accessed August 3, 2025.
- 2- Kainat Muhib, AND Muhammad Naveed Khalil, Climate Diplomacy: Unlocking International Cooperation for a Sustainable Future, Article in Social Sciences Spectrum, December 2024.
- 3- Maxton, Graeme, and Jorgen Randers. Reinventing Prosperity: Managing Economic Growth to Reduce Unemployment, Inequality and Climate Change, Greystone Books, (Canada: 2016).
- 4- Mohammed Saaida, Climate Change Diplomacy: Navigating the Challenges and Opportunities of a Warmer World, Article Science For All Publications, Vol1, Issue1, March 2023.